مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد ٢٧ (١٢)، ٢٠١٣

علم الجنس واسم الجنس - دراسة تحليلية

Name of Kind and Noun of Kind

سالم حمد

Salem Hamad

قسم اللغة العربية، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق

بريد الكتروني: bentimran_ra@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠١٢/٧/٣)، تاريخ القبول: (٢٠١٣/٧/١٤)

ملخص

نظر العلماء في الروايات اللغوية وصنفوها في مجموعات، واصطلحوا عليها مصطلحات مختلفة، فظهرت ألفاظ خاصة، مثل: (أسامة وأسد وأبو الحارث والذئب وذئب وابن لبون وابن مخاض وابن مطر وأبو جنادب والإنسان، وغيرها)، درسها سيبويه في كتابه من حيث كونها معارف أو نكرات، ودار نقاشه حول هذه القضية، لكن من جاء بعده من علماء اللغة والبلاغة والأصول ناقشوها تحت مصطلحات علم الجنس واسم الجنس والنكرة، وادخلوا المنطق في شرح دلالاتها التي توسعت بدورها من خلال التطبيقات النحوية والأصولية والبلاغية والمنطقية. ويقع البحث في أربعة مباحث: ١) خصصت المبحث الأول لدلالة علم الجنس واسم الجنس، و فيه إن علم الجنس يدل على الماهية بالوضع، واسم الجنس يدل على الماهية مع قرينة تصرفه للفرد الخارجي، فصورة الأسد من حيث خصوصها علم للجنس، و من حيث عمومها اسم للجنس. ٢) ناقشت في المبحث الثاني الفرق بين المصطلحين، وذلك لحاجة العلماء لتحديد دلالة كل منهما، وذكر العلماء مجموعة فروق، تتلخص بأن علم الجنس ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا، واسم الجنس ما وضع للحقيقة من حيث صدقها على كثيرين. ٣) ناقشت في المبحث الثالث، الفرق بين اسم الجنس والنكرة، وخلاصته أن اسم الجنس معناه الحقيقة المشتركة بين كثيرين، والنكرة موضوعة لفرد غير معين، فرجل مثلا اسم جنس باعتبار انه يشترك بين كثيرين، ونكرة باعتبار إطلاقه على فرد غير معين. ٤) وجاء في المبحث الرابع جوانب تطبيقية عند علماء الأصول والفقه والبلاغة، مع التركيز على ظاهرة العموم والاستغراق وأثرها في المعنى. وقد عبر الدماميني عن الإشكالية التي يناقشها البحث بقوله: "انه لافرق بين علم الجنس واسمه والنكرة، من حيث المعنى، إنما من جهة التعريف".

Abstract

I found that the research in the name of kind need for many tools, any access to different types of knowledge I can say: The Record Search the results of a thorny issue in a reasonable, can be summarized sentences Mojosh far from stretching and detail, including: - You can say that the Sibawayh as well as significant in the treatment of Arab issues in terms of description and interpretation, and that his death in determining this matter of the term. - The research focused on the differences between the statement and the name of kind and indefinite article, no doubt that the differences between them, and based on what, with or without context. - Despite the confusion between these terms (ie, name and kind knowledge and indefinite article), but the examiner finds that the beholder of these terms in different areas such as the most widely indefinite article and the least informed person. - Interested scientists Bakzia Arab public assets, including these terms, for the need to determine the semantics and meaning, and its impact in different sentences. - The Arab diversifies speech and expression through words and structure that makes it without words and similar units to the point of replacement. I am inclined to the view put the word for each meaning.

المقدمة

فمما لا شك فيه أنَّ الدراسة اللغوية بدأت أولا بتدوين اللغة و جمعها، و كان ذلك عن طريق الرواة، و ما روي من أشعار وأقوال وأمثال شكلت المصدر الرئيس للغة، ثمَّ انتقلت الدراسات اللغوية لمرحلة جديدة تمثلت في فحص هذه النصوص ودراستها.

عند ذلك وقف العلماء على هذا الإرث اللغوي ودرسوه ووصفوه، واستنبطوا منه القواعد والأسرار اللغوية، وبرز من هؤلاء الأوائل عالم العربية سيبويه، الذي أودع كتابه أصول العربية وأسرارها، و كانت له نظرة فاحصة تدل على فهمه وإدراكه، ونهج في كتابه المنهج الوصفي، فتراه مليئاً بالتراكيب التي قالتها العرب، وعالج فيه الأساليب والظواهر اللغوية وقوانينها باستقرائه لنصوص اللغة، ووضع المفاتيح الرئيسة لمن جاء بعده من العلماء.

ومما جاء في كتاب سيبويه مفردات لغوية متميزة؛ اصطلح عليها لاحقاً بعَلَم الجنس واسم الجنس، والناظر في العلاقة بين المصطلحين يجد أنهما متلازمان، فبين الاثنين علاقة متداخلة، وهذا ما حدا بالعلماء لدراسة هذين المصطلحين، كرسالة الشيخ المغربي ورسالة الداودي ورسالة محمد الأمير، وغيرهم ممن دقق النظر في كل منهما.

ولم يقتصر الأمر على فئة معينة من العلماء، بل من المهتمين بهما علماء النحو والأصول والبيان والوضع والمنطق، وكلٌّ فئة نظرت إليهما من الزاوية التي يعتقد أصحابها أنها الصواب، وأن ما توصلوا إليه هو ما يكشف لهم دلالة التراكيب التي ورد فيها مثل هذه المصطلحات.

ومن خلال فحص اقوال العلماء يمكن القول إنَّ المصطلحات في هذه القضية يمكن حصرها في مصطلحي عَلَم الجنس واسم الجنس، و سجل البحث فروقا دقيقة، فعلم الجنس يدل على الماهية المتحققة في الذهن، والماهية كما عرفها عباس حسن هي: "الحقيقة الذهنية المجردة، أو المعنى العقلي الخالص"[(١)]، واسم الجنس يدل على الماهية كما هي، مع إمكانية تحققها ليس في أفراد معينين بل في ذلك القدر المشترك بين أفراد المجموعة، وبذلك تكون دلالته أوسع من علم الجنس، وأقل من النكرة لدخول ال عليه، أمَّا النكرة فإنَّها موضوعة لفرد غير معين.

إنَّ معالجة هذين المصطلحين جاءت متفرقة في ألوان من المصادر: نحوية ولغوية وأصولية ومنطقية مع عدد من الرسائل الخاصة بهما مثل رسالة المغربي والداودي، ومحمد الأمير وغيرهم، ومن متابعة ما كتب عنهما يلاحظ إن المتأخرين من الباحثين والدارسين قد أوغلوا في مناقشات يظهر فيها الجانب الفلسفي والمنطقي، مما يفسد على القارئ فهم آرائهم على الوجه الأمثل، فجاءت غامضة، وشكلت عائقا في فهم الأسلوب البلاغي السليم الذي تقع فيه مصطلحات كهذه، ولاسيما ما جاء عند أصحاب الحواشي على تلخيص المفتاح، فغموض العبارة عائق في سبيل تحديد دلالات هذه المصطلحات على الرغم من عِظم فائدة تلك الكتب، ولو كتب أصحابها كتباً مستقلة لكانت الفائدة أعظم.

ومع هذا فلهؤلاء العلماء فضل كبير في رفد الحركة العلمية وتوسيع مراميها وجاء البحث في ضوء ذلك في أربعة مباحث:

- المبحث الأول: دلالة علم الجنس واسم الجنس.
- المبحث الثاني: الفرق بين علم الجنس واسم الجنس.
- المبحث الثالث: الفرق بين اسم الجنس والنكرة.
- المبحث الرابع: عرض جوانب تطبيقية للمصطلحين.

وتمثلت صعوبة البحث في أمرين:

احدهما: تفرق المادة بين مصادر كثيرة، حيث توزعت تحت معارف شرعية ولغوية.

والآخر: غموض التعبيرات المستخدمة، وتغليب الطابع المنطقي والعقلي عليها، وعليه فإنَّ القارئ يحتاج إلى فهم المصطلحات المستخدمة في هذه المصادر، وإلى شرحها وإيضاحها، وهو غايتي في هذا البحث، إن شاء الله، فإن وفقت فمن الله وله الحمد و المنة، وإنْ قصرَّت فمن نفسي، والتمس العذر، والله الموفق الهادي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) النحو الوافي: ٢٤٢/١.

المبحث الأول: دلالة علم الجنس و اسم الجنس

اختلفت نظرة العلماء في تحديد دلالة هذين المصطلحين تحديدا دقيقا، و لعل ذلك راجع إلى التداخل الواقع بينهما، بسبب بعض الغموض في دلالة كل منهما، فانصبت جهود العلماء على شرح معناهما ثم عرض الفروق القائمة بينهما.

وقد جاءت نظرة العلماء إليهما مختلفة بسبب اختلاف الثقافة والأهداف، فضلا عن الأسس التي يتخذها العلماء في تحديد مفهوميهما، فنظرة النحاة غير نظرة علماء البلاغة والأصول، وهؤلاء نظروا إليهما من زاوية أخرى غير نظرة علماء الوضع والمنطق.

ونجد هؤلاء جميعا قد أسهموا في تحديد قيمة هذين المصطلحين، والناظر في أقوالهم يجد أن الأمر بدا أقل تعقيدا عند سيبويه لأخذه بالمنهج الوصفي الذي سلكه، لكنَّ الأمر انتهى إلى التعليل والتفسير، مما أسهم في صعوبة التفريق بينهما، وعليه فان الاختلاف بين العلماء جاء في المنهج والتعليل، ومع هذا فالباحث لايعدم مساحة واسعة في المشترك بينهم، ولكنَّ الأخذ بالتفصيلات والمبالغة فيها، خلق صعوبة في تحديد دلالتهما، إن صح التعبير.

ومن أوائل الذين عرضوا لهذا الموضوع سيبويه (١٨٠ هـ)، فقد أشار إلى دلالة كل مصطلح من خلال عرضه لتراكيب مختلفة، يقول: "... قولك: للأسد أبو الحارث وأسامة ... وكل هذا يجري خبره مجرى عبد الله ... وليس معناه كمعنى زيد وإنّ كان معرفة ... وإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه"[(١)].

إنَّ سيبويه، رحمه الله، قد فتح الباب للعلماء والدارسين حين نبه إلى الاختلاف بين مجموعة من الألفاظ المتقاربة جداً في الدلالة، فقد فرق بين أسامة والأسد، وبينهما و بين زيد، "وإن كان معرفة". فإشارة سيبويه هذه كانت مفتاحا لمن جاء بعده من العلماء. واتخذت أساسا في التحليل والمناقشة، فرددها قسم منهم، و طورها قسم آخر وأضاف إليها غيرهم.

فقال المبرد (٢٨٥هـ) "هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس" [(٢)]. وكرر ابن السراج (٣٦٠هـ) ما قاله سيبويه دون أن يضيف شيئا جديدا[(٣)]، وبقي الأمر هكذا ترديدا لما جاء عند سيبويه إلى زمن ابن مالك.

قال عبد الفتاح الحموز: "ويظهر لي أن النحويين قبل عصر ابن مالك و الشيخ يحيى المغربي ... قد تناسوا هذه المسألة تماما إذا استثنينا تلك الإيماءات التي تطالعنا في كلام سيبويه...، وأبي القاسم الزمخشري وابن السراج وابن جني...الخ "[(٤)] غير أنّا نجد ظهور المصطلحين عند الزمخشري دون أن نجد تفصيلا، عدا تعريفه لاسم الجنس بقوله: "اسم الجنس

(١) الكتاب: ٩٣/٢.
(٢) المقتضب: ٤٤/٤.
(٣) ينظر: الأصول: ١٥٥/١.
(٤) رسالة الشيخ يحيى المغربي: ١١٧.

وهو ما عُلق على شيء وعلى ما أشبهه، وينقسم إلى اسم عين و اسم جنس"[١]، وهذا يعد تطويرا للفكرة الأساسية التي ذكرها سيبويه، وهو ما دفع بالعلماء نحو أفكار جديدة لتحديد قيمة كل مصطلح، قال ألمرادي: "... والتحقيق في ذلك أن تقول: اسم الجنس هو: موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي، فأسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها، و علمُ الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النظر عن أفرادها"[٢].

وأخذ العلماء في شرح المصطلحين وتوضيحهما على الرغم من تكرار أنَّ اسم الجنس موضوع للحقيقة من حيث هي هي، وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني قال القرافي: "إنَّ الوضع فرع التصور فإذا استحضر الواضع صورة الأسد، فإنَّ هذه الصورة واقعة في نفس الواضع وفي هذا الزمان، ومثلها يقع في زمان آخر في ذهن آخر، والجميع مشترك في مطلق صورة الأسد، فهذه الصورة الجزئية من مطلق صورة الأسد، فإنْ وُضِع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس"[٣]، وقال الأبذي: "فانك إذا قلت: خرجت فإذا الأسد، فإنما تريد خرجت فإذا هذه الحقيقة، لم ترد أسداً واحداً معلوماً عند المخاطب ... والاسم إنَّما علق على الحقيقة، فلذلك يقع على ما يوجد في الحقيقة قلَّ أو كثُر، ولو كان اسم الجنس معلقا على جميع الجنس لم يتناول بعضه أصلا ... فتبين إذن أنَّ اسم الجنس إنما علق على الحقيقة المتقررة في النفس"[٤].

وظلت الفكرة الأساسية في تحديد مفهوم علم الجنس واسمه قائمة لكن مع إضافات وتفسيرات، وكلها منصبة نحو تحديد المصطلحين بشكل واضح، قال أبو حيان: "وعلم الجنس هو الذي وضعه الواضع لكل واحد من أشخاص الماهية من ذلك الشخص، فإذا ظهر ذلك فتقول: وضع الواضع لفظ أسد للقدر المشترك بين أشخاص الأسد، لزمه من ذلك الوضع أن يطلقه على كل واحد من أشخاص الأسد، أمّا إذا وضع أسامة لشخص من أشخاص الأسد لا يلزمنا أن نطلقه على الشخص الآخر"[٥]، وعليه "فاسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية، ملاحظا فيه الصورة الخارجية...، وعلم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الأفراد"[٦]. وقال ابن الحاجب: "إنّ أسداً موضوع في أصل وضعه لواحد من آحاد هذا الجنس باعتبار أفراده، وأسامة موضوع للحقيقة الذهنية، وإطلاقه على الواحد الوجودي فرع له ضرورة مماثلة"[٧].

---

(١) المفصل: ٣٤، وينظر: شرح المرادي: ٤٠٣/١.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٠١/١.
(٣) شرح تنقيح المحصول: ٣٣.
(٤) شرح الجزولية للابذي: ٥٧٥/١.
(٥) التذكرة: ٦٩١.
(٦) شرح الدماميني: ٢٠٤/١.
(٧) الامالي النحوية: ٢٩٤.

وذهب ابن الجزري إلى القول: "فالوضع إذا لحظ الحقيقة مع قطع النظر عن خصوصيات وأوصاف لها، فإنَّ ما يضعه اسم جنس، وإنْ لحظ مع الحقيقة وأوصافها مشتركة في عروضها لذلك الجنس كان علم الجنس"(١)، وقال عضد الدين الإيجي (٧٥٦ هـ): "فان علم الجنس كأسامة وضع بجوهره للجنس المعين، وأنَّ اسم الجنس كذئب وأسد وضع لغير معين"(٢)، واسم الجنس هو: "الاسم الدال على الجنس و الماهية"(٣)، وهو: "الدال على الماهية بلا قيد الوحدة"(٤)، و"اسم الجنس و النكرة واحد"(٥). ولم تتوقف جهود العلماء في النظر في هذه القضية بل استمرت جهودهم في ذلك قال السيوطي (٩١١ هـ): "وقد فرق بعض أهل المعقول بأنَّ أسدا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال، فوضع على السباع، وأسامة وضع على معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولايمكن أنْ يوجد منها اثنان ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى في الأشخاص"(٦).

ويمكن القول: إنَّه على الرغم مما تقدم فإنَّ دلالة كلٍّ منهما لم تكن واضحة بصورة جلية، مما حدا بالأشموني إلى وصف هذه العلاقة بقوله: و"هي مسألة مشكلة"(٧)، وجاء في التحبير أنَّ أنَّ "الفرق بين المصطلحين علم الجنس واسم الجنس من أغمض مسائل النحو"(٨)، وعلق الداودي على ذلك بقوله: "الفرق بين علم الجنس و اسم الجنس من المهمات وفيه اختلاف كبير"(٩)، وهذا الاختلاف تحقق في أقوال عدد من العلماء، قال الزركشي: "اسم الجنس كأسد وعلم الجنس كأسامة ليسا مترادفين"(١٠)، لكن السيوطي يقول: "...أنّهما مترادفان"(١١) وسبب ذلك راجع إلى "أنَّهما ملتبسان"(١٢).

وأحسب أن وصف أسد و أسامة بالترادف فيه مبالغة، لأنَّ الأخذ بهذا الرأي يناقض ما أجمع عليه علماء النحو والبيان والأصول والوضع وكلّ منهم أشار إلى وجود اختلاف بينهما و "أنَّ الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها أخص من مطلق الحقيقة"(١٣). قال الداودي: "اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة، ملغىً فيه وضعاً

---

(١) كشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة: ٣٥.
(٢) رسالة الوضع: ١٠.
(٣) حاشية على شرح رسالة الوضع: ١٩١.
(٤) المصدر نفسه: ١٩١.
(٥) المصدر نفسه: ١٩١.
(٦) همع الهوامع: ٢٣٣/١.
(٧) شرح الاشموني: ٦٢/١.
(٨) التحبير شرح التحرير: ٣٤٧/١.
(٩) رسالة الداودي: ق ٣ و.
(١٠) البحر المحيط: ٥٣/٢.
(١١) همع الهوامع: ١/ ٢٣٢.
(١٢) المصدر نفسه : ٣٢/١.
(١٣) التحبير شرح التحرير ٣٤٦/١.

وضعاً اعتبار الفردية... أنَّه ما وضع للحقيقة المعينة من حيث هي هي"[١]، وعلم الجنس: "ما وضع للحقيقة المعينة في الذهن الحاضر".

وقال :البشري: "وعلم الجنس ما شاع في أفراد لا يختص به واحد دون آخر"[٢] وقال: "إن "إن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد"[٣]، وقال: "واسم الجنس موضوعٌ للماهية"[٤].

المبحث الثاني: الفرق بين اسم الجنس و علم الجنس

حاولت في المبحث الأول تحديد دلالة كل من المصطلحين من خلال أقوال العلماء الذين اطلعت على أقوالهم، والتي تمثل اتجاهين الأول منها يمثله نحاة القرنين السابع والثامن الهجريين، على نحو ما ورد في تعليق عبد الفتاح الحموز على رسالة المغربي، "ويظهر لي أنَّ النحويين قبل عصري ابن مالك والشيخ يحيى المغربي ... قد تناسوا هذه المسالة تماما إذا استثنينا تلك الإيماءات التي تطالعنا في كلام سيبويه والمبرد..."[٥]، وقد سبق المرادي غيره بهذه الملاحظة التي أشار إليها الحموز عند تعليقه على كلام سيبويه حول الفرق بين أسد وأبي الحارث بقوله: "وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق"[٦].

أمَّا الاتجاه الثاني فيمثله علماء البيان وأصول الفقه والوضع وآخرون، ولو أردنا أن نشير إلى الفرق بين الاتجاهين لوجدنا أنَّ الاتجاه الأول يعتمد على الوصف وخاصة عند سيبويه، أما الاتجاه الثاني فذهب إلى إشراك علوم أخرى في تحديد الفرق بين المصطلحين كالمنطق وغيره.

أبدأ أولا بمحاولة شرح أقوال سيبويه وتفسيرها فيما يتعلق بالمصطلحين، ومن يقرأ ما قاله يدرك أنَه محتاج إلى تفكر وتأمل.

قال سيبويه: "... إذا قلت هذا زيد، قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختص هذا المعنى باسم عَلم يلزم هذا المعنى، وليُحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي يكون نكرةً ويكون لغير شيء بعينه ... فإذا أراد أنْ يُخْلِصَ ذلك المعنى ويختصه ليُعْرَف من يعني بعينه وأمره قال: زيد ونحوه"[٧]، وقال: "هذا أبو الحارث تريد هذا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه بزيد، لأنَّ الأسد يَتَصَرَّفُ تصرف الرجل ويكون نكرة، فأرادوا أسماء لا تكون إلا معرفة وقبل ذلك، كمعرفته زيداً، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم، فاختص هذا المعنى باسم كما

---

(١) رسالة الداودي: ق ٢ظ و ق ٣ ظ.
(٢) رسالة في مبحث العلمين والنكرة: ق ٤.
(٣) المصدر نفسه: ق ٦.
(٤) المصدر نفسه: ق ١١.
(٥) رسالة يحيى المغربي: ١١٧ (مقدمة المحقق عبد الفتاح الحموز).
(٦) توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك: ٤٠١/١.
(٧) الكتاب: ٩٤/٢.

اخْتُصَّ الذي ذكرنا تلزم ذلك المعنى"(١) وهذه النصوص توحي بأن (أسدا) اسم جنس نكرة، وزيد معرفة (علم الشخص)، وجعلوا من أسامة وأبي الحارث إعلاما للجنس.

قال السيرافي (٣٦٨هـ): "إنَّ زيدا و طلحة في أسماء الناس لا تُوقِعه على أَحد من الناس، وإنَّما توقعه على الشخص الذي يسمى بعينه لا يتجاوزه، وأسامة يقع على كلِّ ما خَبَّرت عنه من الأسد، وكذلك ثعالة، وسمسم، وأبو الحصين، يقع على كل مما خبرت به الثعالب، والفرق بينهما أنَّ الناس تقع أسماؤهم على الشخوص لكل واحد منهم اسم يختص به شخصه دون سائر الأشخاص، لانَّ لكل واحد منهم حالا مع الناس ينفرد بها في معاملته وأسبابه و ماله وعليه، وليست لغيره فاحتاج إلى اسم يختص شخصه، وكذلك ما يتخذه الناس ويستعملونه فيألفونه من الخيل والكلاب والغنم، وربما خصوها بأسماء تعرف بكل اسم منها شخصا بعينه لما يخصُّونه من الاستعمال والاستحسان"(٢).

علل سيبويه جعل العرب أسدا ونحوها نكرات، وأسامة ونحوها أعلاماً بقوله: "وإنَّما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد، أنَّ الأسد وما أشبهه ليس بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضاً عن بعض، ولا تحفظ حُلاها كحفظ ما يثبت عن الناس ويقتنونه ويتخذونه، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل و الغنم و الكلاب، وما ثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو"(٣).

وقد فسر السيرافي قول سيبويه بقوله: "وما لا يألفه الناس لا يخصون كل واحد منها بشيء دون غيره، يحتاجون من اجله إلى تسميته، فصارت التسمية للجنس بأسره، فيصير الجنس في حكم اللفظ كالشخص فيجري أسامة وسائر ما ذكره مجرى زيد"(٤)، وهذا ما يفهم مما قاله سيبويه وشارح كتابه السيرافي أنَّ أسدا نكرة وأسامة معرفة، وإن كانا في الحقيقة شيئا واحدا، إلا أن العرب جعلت الأمر كذلك، وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث يقول: "...لأنَّ (الأسد) يتصرف تصرَّف الرجل ويكون نكرة، فأرادوا أسماء لا تكون إلا معرفة وتلزم ذلك المعنى"(٥) "أي أنَّ العرب تشتق أسماء للحيوانات التي تعيش معهم ويعاملونها معاملة المعارف، واشتقاق أسمائها من كونهم يعيشون في البراري" وقد تقع أعينهم على طائر غريب ووحشي ظريف ... ما لا اسم له عندهم، فيكنونه بأسماء يشتقونها من خلقته، أو من فعله ... فيجري ذلك مجرى الأسماء الأعلام"(٦).

---

(١) المصدر نفسه: ٩٤/٢.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٢٢/٢.
(٣) الكتاب: ٩٤/٢.
(٤) شرح كتاب سيبويه: ٤٢٢/٢.
(٥) الكتاب: ٩٤/٤.
(٦) شرح كتاب سيبويه: ٤٢٣/٢.

وألحق سيبويه ألفاظا أخرى من الحيوانات وتعامل معاملة الأسماء والأعلام مثل ابن عرس وأم حبين وسام أبرص وابن مطر، ويدلك على أنّها معارف أنَّك لا تدخل في الذي أضفن إليه الإلف و اللام(١).

وذكر أيضا ألفاظا أخرى تعامل معاملة الأسماء الأعلام لقبولها الألف واللام مثل: بنات أوبر و ابن لبون وغيرها، فإنها تقبل الألف واللام فيما أضفن إليه. ويؤكد أنّها أعلام بأنَّها لا تصرف(٢).

وأود قبل ذكر ما قاله أصحاب الرأي الثاني حول الفروق بين اسم الجنس وعلمه ذكر أمر تختص به أسماء الأعلام للحيوانات التي ذكرناها وغيرها، ذلك أن هذه الأعلام وان عاملها العرب معاملة المعارف من حيث عدم قبولها الألف واللام ومجيؤها ممنوعة الصرف، فانَّ سيبويه وغيره يشير إلى أنّ من العرب من يعاملها معاملة النكرة، يقول: "وقد زعموا أنّ بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مقبل، فرفعه على وجهين: فوجه مثل: هذا زيد مقبل، ووجه على أنَّه جعل ما بعده نكرة فصار مضافاً إلى نكرة، بمنزلة هذا رجل منطلق"(٣)، وقال السيرافي موضحاً قول سيبويه: "يريد أنَّ ابن عرس ... قد يجوز أن ينكر ... فإذا قلنا: هذا ابن عرس مقبل، فيكون على وجهين: أحدهما: أن ينكر ... فإذا قلنا: هذا ابن عرس مقبل، فيكون على وجهين: أحدهما: أن يكون ابن عرس على تعريفه، وترفع (مقبل) على ما ترفعه عليه لو قلت: هذا عبد الله مقبل،... و الوجه الآخر أن تجعل ابن عرس نكرة ومقبل نعت له"(٤). وهذا معناه أنَّ علم الجنس كاسم الجنس في المعنى، وكالمعرفة في اللفظ فتجري عليه أحكام المعارف، قال ابن يعيش: "وتعريفها لفظي، أي علم الجنس، وهي في المعنى كالنكرات"(٥)، وقال الدماميني: "إنَّه لا فرق بين علم الجنس واسمه والنكرة من حيث المعنى، وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدم"(٦). وعدم"(٦).

وبهذا يكون سيبويه قد ألمح إلى الفروق الرئيسة بين علم الجنس واسمه، والمتمثلة بالإشارة إلى عدِّ علم الجنس معرفة لقبوله الألف واللام و منعه من الصرف، ويقع حالا.

قال الشيخ المغربي: "هما متفقتان في المعنى ... ولا فرق بينهما إلا في اللفظ، وذلك أنَّ علم الجنس عاملته العرب معاملة المعارف بأَنْ جعلته مبتدأ وصاحب(٧) حال، كهذا أسامة مقبلا،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٩٦/٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ٩٥/٢ و٩٦.
(٣) الكتاب: ٩٧/٢.
(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٢٧/٢.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش:١١٣/١ وينظر البحر المحيط للزركشي: ٢٩٤/٢.
(٦) التصريح ١٣٨/١.
(٧) ما ذهب إليه المغربي من صحة وقوع اسم الجنس صاحب حال، قائم على ما أشار إليه من معاملة العرب له معاملة المعرفة.

ومنعت صرفه ... ولم تنعته بالنكرة، فإنَّك لا تقول: هذا أسامة مقبل، بل المقبل، وغير ذلك من الأحكام اللفظية"(١).

أمّا الاتجاه الثاني فغلبت عليه لغة التحليل والتفصيل والمنطق، قال الشهاب ألقاسمي: "وحاصل الفرق أنَّه إذا أحضرت الماهية في الذهن يتحقق فيه أمران: صورة لتلك الماهية ونفس حضورها، والثاني وصف للأول، فإن وضع للموصوف وحده من غير اعتبار صفته، التي هي الحضور، فيه فهو اسم الجنس، وانوضع لمجموع الموصوف والصفة، أو نقول للموصوف، باعتبار صفته التي هي الحضور فيه، فهو علم الجنس"(٢).

وقال الرضي: "لفظ أسد موضوع لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك، وأسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الفرد الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل المجاز"(٣)، وأوضح الداودي قول الرضي بقوله: "... أنَّ الفرق بين علم الجنس واسم واسم الجنس على هذا القول واضح، إذ علم الجنس كما هو ظاهر موضوع للماهية، واسم الجنس موضوع للفرد المبهم"(٤).

وقال الزركشي عن التفريق بين اسم الجنس وبين علم الجنس: "وأحسن ما قيل فيه أنَّ اللفظ ان كان موضوعاً بإزاء الحقيقة فلا بد أن يتصور الحقيقة، ويحضر فرد من أفرادها في الذهن متشخصاً، فالواضع تارة يضع للحقيقة لا بقيد التشخص الخاص في ذهنه، فيكون ذلك اسم جنس كمن حضر في ذهنه حقيقة الأسد، وتشخص في ذهنه فرد من أفراده، فوضع للحقيقة لا لذلك الفرد، وتارة يضع للتشخص الخاص في ذهنه بقيد ذلك الشخص الذي هو حاصل في أفراد كثيرة خارجية فهذا علم الجنس"(٥).

وقال السمرقندي: "اعلم أنَّ في اسم الجنس مذهبين، احدهما: وهو الأكثر أنَّه موضوع للماهية مع وحدة لا يعينها ويسمى فرداً منتشراً كما ذهب إليه ابن الحاجب والزمخشري، والآخر أنَّه موضوع للماهية من حيث هي هي كما ذهب إليه المصنف(٦) في التقسيم"(٧). وعبارة الإيجي الإيجي هي: "الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ... أنَّ علم الجنس كأسامة وضع بجوهره للجنس المعين، وأنَّ اسم الجنس كذئب وأسد وضع لغير معين"(٨)، أمَّا ابن الحاجب فيقول: "والفرق بين قولك أسد وأسامة، أنَّ أسداً موضوع لواحد من آحاد الجنس في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن"(٩)، وعبر ابن يعيش عمّا ذهب إليه الزمخشري

---

(١) رسالة الفرق بين علم الجنس واسم الجنس للمغربي: ١٣٤.
(٢) الآيات البينات: ٧٥/٢.
(٣) شرح الكافية للرضي: ٣٢٦/٢.
(٤) رسالة الداودي: ق ٤ و.
(٥) البحر المحيط للزركشي: ٥٨/٢.
(٦) يعني عضد الدين الإيجي.
(٧) شرح الرسالة العضدية للسمرقندي: ٢٨.
(٨) الرسالة الوضع: ١٠.
(٩) الإيضاح في شرح المفصل: ٨٤/١.

بقوله: "اعلم أنَّ اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة"[١]، وأمّا علم الجنس فحدده الزمخشري بأنَّه للجنس بأسره[٢].

وأورد الصبان في حاشيته أكثر من رأي في الفرق بين اسم الجنس وعلمه، يقول: "علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهناً باعتبار حضورها فيه ... واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهناً لا بهذا الاعتبار"[٣]، وقال: "علم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهناً، بمعنى أنَّ تعينها ذهناً هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون الصدق ... واسم الجنس ما وضع لها (أي الحقيقة) من حيث صدقها على كثيرين، بمعنى أنَّ الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعين"[٤].

وأجمل الشيخ يحيى المغربي هذه الفروق في رسالة سماها: (رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس)، قال فيها: "اعلم أن الفرق بين علم الجنس واسم الجنس فيه اختلاف كبير"[٥]، وقال أيضا: "هما متفقان في المعنى ... ولا فرق بينهما إلا في اللفظ"[٦]، ومع ذلك ذكر ذكر ستة فروق اذكرها باختصار:

١. اسم الجنس موضوع للفرق ألبدلي الخارجي[٧]، وعلم الجنس ... موضوع للماهية، وهي متحدة، لا تعدد فيها، فهي متعينة.
٢. كلاهما موضوع للماهية، إلا أن علم الجنس يلاحظ فيه قيد الحضور. واسم الجنس لا يلاحظ فيه الحضور.
٣. كلاهما موضوع للماهية من حيث هي هي متحدة، ويعرض لها تعدد وشيوع باعتبار الأذهان والأزمان والأمكنة.
٤. كلاهما موضوع للماهية إلاّ أنَّ اسم الجنس موضوع لها يلاحظها في فرد خارجي بدلي، بخلاف علم الجنس، فانَّه موضوع لها لا يلاحظها في فرد خارجي بدلي.
٥. اسم الجنس موضوع لفرد بدلي، و علم الجنس موضوع للعموم الشمولي.
٦. اسم الجنس موضوع للماهية لا يقيد وجودها في الذهن...و علم الجنس موضوع لها بقيد الذهن فقط[٨].

وطرح المرادي رأياً يذهب فيه إلى أنَّ "تفرقة الواضع بين أسامة و أسد في الأحكام اللفظية، تؤذن بفرق من جهة المعنى...والتحقيق في ذلك أنْ نقول: اسم الجنس: هو موضوع

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٩١/١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١١١/١.
(٣) حاشية الصبان: ١/ ٢٢٣.
(٤) المصدر نفسه: ٢٢٤/١.
(٥) رسالة المغربي: ١٣٣.
(٦) المصدر نفسه: ١١٣.
(٧) الفرد البدلي الخارجي: الواحد الذي جيء به ليكون بدلا مما وضع له لا بدلاً شموليا يشمل كل أفراد الجنس والخارجي الموجود خارج ذهن الواضع أو المخاطب رسالة المغربي: ١٣٤.
(٨) ينظر: رسالة المغربي: ١٣٤-١٣٧.

للحقيقة الذهنية من حيث هي هي، فأسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار معها، وعلم الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها"[١].

وحاول البشري أن يوضح الفرق بين المصطلحين بقوله: "... إنَّ الحقيقة الذهنية لها جهتان: جهة تعيينها ذهناً. وجهة صدقها على كثيرين، فعلم الجنس ما وضع للحقيقة من حيث تعيينها ذهناً، بمعنى: إنَّ تعيينها ذهناً هو المعتبر الملحوظ في وضعه، ولهذا كان معرفة، واسم الجنس هو ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين، بمعنى:أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعها دون التعيين، فيكون التعيين حاملاً غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة"[٢]، واستدرك على قوله إنَّ اسم الجنس نكرة، بقوله: "واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهناً لا بهذا الاعتبار، والنكرة موضوع للفرد المنتشر"[٣].

فيمكن القول: إن اسم الجنس وعلم الجنس لهما دلالة خاصة، فهما غير مترادفين، وان وجدت علاقة مشتركة من حيث الماهية. فأسد فرد منتشرٌ غير معين، وأسامة يمثل حلقة بين المعرفة مثل زيد في دلالته على ذلك لفظاً و معنىً.

ويبدو مما سبق أنَّ سيبويه وآخرين مثل المبرد وابن السراج والزمخشري انصب اهتمامهم على التعريف والتنكير في دلالة المصطلحين، أما المتأخرون فكان جل اهتمامهم على الماهية من حيث حضورها وعدم حضورها.

المبحث الثالث: الفرق بين اسم الجنس و النكرة

قال الزمخشري: "النكرة ما شاع في أمته كقولك: جاءني رجل، وركبت فرساً"[٤]، وأمَّا ابن ابن مالك فعرف النكرة بقوله: "الاسم الدال على معنى في جنسه"[٥] وفي المقاصد الشافية: (أنَّ النكرة ما قبل (ال) أو وقع ما يقبلها إذا لم يقبلها بنفسه"[٦]، وعند الأمام الغزالي أنَّ: "المُنَكَّر يدل على جمع غير معين ولا مقدر، ولا يدل على الاستغراق"[٧]، وفصل القرافي في دلالة النكرة، بقوله: "العرب وضعت لفظ نكرة موضعين أحدهما: لمطلق نكرة، فهذا اسم جنس نكرة. والوضع الثاني: لنكرة يقيد تشخصها بزمان معين في مطلق ذلك التعين، وأخذت معه التشخص الذهني، فكان هذا الوضع علم جنس، فإنها لو اقتصرت على تعيُّن النكرة الذي هو قدر مشترك بين سائر المعينات كان نكرة أيضا، لأنَّ إضافة الكلي إلى الكلي يحصل المجموع كلياً فيصير نكرة"[٨]

(١) توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٠١/١.
(٢) رسالة في مبحث العلمين والنكرة: ق ٧.
(٣) المصدر نفسه: ق ٧.
(٤) المفصل: ٢٤٢.
(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ١٣٧.
(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢٤٤/١.
(٧) المستصفى: ١١١/٢.
(٨) نفائس الأصول في شرح المحصول: ٦٠٢/٢.

وذهب الزركشي إلى القول: "إنَّ اللفظ إن دلَّ على الماهية وعلى قيد آخر زائد عليها، بأن كان ذلك القيد هو الوحدة أو الكثرة الغير معينة فهو النكرة"[١] ويمكن أن أقول: إنَّ النكرة تقوم على تحقق فكرة في الذهن متحققة في أفراد كثيرين يعبر عنها بالشيوع أو الفرد المنتشر غير معين هو الوحدة أو الكثرة، فمثلا لفظة رجل تدل على ماهية معينة، فانْ بقيت حبيسة كفكرة مستقرة في الذهن يطلق عليها اسم جنس، لكن عند تحققها في أفراد كثيرين غير معينين يشتركون في الماهية تتحول إلى مفهوم جديد على كثيرين، ويضاف إلى ذلك قيد آخر هو: قبولها (ال) الجنسية عند أغلب العلماء، وهذا ما عبَّر عنه الداودي بقوله: "إنَّ الاسم إنما يكون نكرة باعتبار كونه موضوعاً لفرد غير معين"[٢]، وقال: "إنَّ الفرد غير المعين إنما يفهم من النكرة بحسب الوضع"[٣]، وهي موضوعة للفرد المنتشر"[٤]، "ولم يعتبر الواضع في المنكر أن يراد منه الاتحاد والعينية حتى يفيد القصر بواسطة ذلك"[٥]، ولخص الدكتور فاضل السامرائي مفهوم النكرة بقوله: "إذا أطلقت النكرة دلت على أمرين: إرادة الوحدة و إرادة الجنس"[٦].

ويمكن تلمس ما يتعلق بالنكرة من حيث مفهومها وشروطها في كتاب سيبويه وإن بدا الرجوع مرة أخرى إلى كتاب سيبويه تكراراً لكني أَجد ذلك مناسباً لما أذكره ويمكنني القول: إنّه عرض لذلك بقوله: "... وليُخرج من الاسم الذي يكون نكرة، ويكون لغير شيء بعينه"[٧] ويقول: ويقول: "ويمكن أن تقول: هذا الرجل، وأنت تريد كل ذَكَر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل"[٨]، ويقول: "... لكل منها اسم يقع على كل واحد من أمته يدخله المعرفة والنكرة، بمنزلة الأسد يكون معرفة ونكرة ... وتركوا الاسم الذي تدخله المعاني المعرفة والنكرة، ويدخله التعجب، وتوصف به الأسماء المبهمة كمعرفته بالألف واللام نحو الرجل"[٩]، حيث أورد مجموعة من الألفاظ مثل: ابن عرس وأم حُبين وسام أبرص وابن مطر، وقال عنها إنَّها معارف لعدم دخول الألف واللام، وهي مثل: زيد وعمرو"[١٠]، "وأمّا ابن قترة وحمار قبان وما أشبههما، فيدلك على معرفتهن ترك صرف ما أضفن إليه"[١١]، و"أمّا ابن ليون و ابن مخاض فنكرة لأنّها لا تدخلها الألف و اللام"[١٢] وبهذا يمكن القول: إنَّ سيبويه حدد مفهوم النكرة وشروطها وأنواعها.

---

(١) البحر المحيط: ٥٣/٢.
(٢) رسالة الداودي: ق ٤ وظ.
(٣) المصدر نفسه: ق ٤ ظ.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ق ٤ ظ.
(٥) حاشية ابن قاسم على المطول في المعاني والبيان: ق ١٢١و.
(٦) معاني النحو: ٤١/١.
(٧) الكتاب: ٩٤/١.
(٨) المصدر نفسه: ٩٤/١.
(٩) المصدر نفسه: ٩٦/١.
(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٩٦/١.
(١١) المصدر نفسه: ٩٦/١.
(١٢) المصدر نفسه: ٩٧/١.

وفي ضوء ما سبق يمكن الموازنة بين علم الجنس الذي حاولت تحديد دلالته في المبحث الثاني، وخلاصة ما مرّ: أنَّ "اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الأفراد ... واسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظًا فيه الصورة الخارجية ولك أن تجعل اسم الجنس مشروطاً فيه الصورة الخارجية"(١)، وهو "ما وضع للحقيقة الذهنية من حيث صدقها على كثيرين، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعيّن، فيكون التعيّن حاصلاً غير مقصود في وضعه"(٢)، هذا هو اسم الجنس، يضاف إليه ما سبق أن قلنا في المبحث الثاني، واسم الجنس يصدق على ألفاظ لا يدخلها الألف واللام مثل أسامة، وأخرى يدخلها مثل: الإنسان والرجل والأسد وغيرها.

وهنا أجد من الضروري الحديث عن الإلف واللام من حيث أنواعها ودلالاتها، "ولأنها مهمة يحتاج إليها في علوم المعاني وأُصول الفقه والنحو"(٣). كي استطيع تلمس الفروق بين المصطلحين.

إنَّ الإلف واللام للتعريف، قال الاشموني: "أل بجملتها تعريف كما هو مذهب الخليل وسيبويه"، هذا بشكل عام، لكنَّ العلماء، وفي ضوء ما جاء عن العرب، قسموا (أل) على أنواع كثيرة، أجملها باختصار:

حصر الاسفراييني (ال) بلام التعريف (لام العهد الخارجي) ولام الحقيقة وجعل لها أنواعا أخرى(٤). وجعلها الزركشي اثنين أيضا وهما: العهد ويندرج تحتها الذكري والذهني، والآخر لام لام الحقيقة. ووافق الدسوقي الأسفرايبني والزركشي في جعل (ال) للعهد الخارجي ويقسم إلى علمي وكنائي و صريحي، والآخر لام الحقيقة وينظوي تحتها لام الحقيقة(٥) (لام الجنس والعهد الذهني والاستغراق بنوعيه العرفي والحقيقي)(٦)، أما الخضري فقسمها على أنواع ثلاثة ذكري وعلمي وحضوري.

وما يمكن تسجيله على هذه التفريعات الاختلاف، حيث أشار الدسوقي في حاشيته أنّ لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجي أصل آخر، وهناك خلاف بين النحاة والبيانيين حول دلالة كل نوع(٧)، وأنّ "المعرف بلام العهد الخارجي أصل لكل معين خارجي، والمعرف بلام الحقيقة أصل لما سوى ذلك"(٨)، وجاء في حاشية الدسوقي أيضا: "لا فرق بين لام العهد الخارجي بأقسامه، ولام الحقيقة بأقسامها"(٩).

(١) شرح الدماميني: ٢٠٤/١.
(٢) حاشية الصبان على الاشموني: ٢٢٤/١.
(٣) عروس الأفراح: ٣٣١/١.
(٤) ينظر: الأطول: ٣١٤/١.
(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢٩٤/٢.
(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر السعد: ٣٢٠.
(٧) قال الداودي في رسالته ق٥ و:"... وزاد بعضهم لام الحضور".
(٨) عروس الأفراح: ٣٢٨/١.
(٩) حاشية الدسوقي: ٣٣٠/١.

وأدت كثرة معاني اللام إلى تفسيرات كثيرة بين اسم الجنس والنكرة، وهل هما شيء واحد أم بينهما اختلاف؟ وإذا كان بينهما اشتراك، ما نوع هذا الاشتراك؟

اختُلِفَ في المعرف بلام الجنس بين كونه معرفة وبين كونه نكرة، ولعل الحديث عن الألف واللام يعين القارئ على فهم الفروق الدقيقة القائمة بين اسم الجنس، الذي يوصف بالنكرة، وبين النكرة. واحسب أنَّ أساس هذا الرأي اشتراك اسم الجنس والنكرة بفكرة الشيوع، وهذا ما دفع القزويني للقول عن اللام في: (ادخل السوق): "وهذا في المعنى كالنكرة"(١)، وهذه العبارة الشهيرة التي أطلقها القزويني حملت ابن مالك على القول: "إنَّ أسامة و نحوه نكرة معنى معرفة لفظاً"(٢). وقال يعقوب المغربي: "... فكأنك تقول: ادخل فرداً من أفراد حقيقة السوق المعهودة لك، فقد استعمله المعرف باللام الحقيقية في فرد باعتبار حقيقته الموجودة فيه الصادق لفظها عليه، فالقرينة صيرته فرداً مطلقاً، واللام عرَّفته باعتبار جنسه، فهو مع المنكر باعتبار القرينة متساويان، وباعتبار ما تفيده لام الحقيقة من الإشعار بعهديتها ذهناً المصاحب لذلك الإطلاق مختلفان، ومثل هذا قوله تعالى {وأخاف أن يأكله الذئب}[يوسف:١٣]، فليس المراد كل ذئب، ولا حقيقة الذئب، ولا ذئباً معيناً، بل فرداً من أفراد حقيقة الذئب وهذا معنى قوله "وهذا في المعنى كالنكرة"(٣)، "وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهذا معناه نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل، فيما مرَّ، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان"(٤)، وهناك من صرح بمساواة اسم الجنس للنكرة "وأمَّا النكرة فهي مساوية لاسم الجنس، وقيل بينهما فرق اعتباري، فرجل مثلاً: إن اعتبر للماهية كان اسم جنس، وان اعتبر للفرد المنتشر كان نكرة، ومعنى انتشاره صدقه على كثيرين لا دفعه، وهو معنى العموم البدلي المعرف عنه بالإطلاق"(٥).

وبين الداودي الفرق بين النكرة و اسم الجنس بقوله: "فأمَّا الفرق بين اسم الجنس وبين النكرة فهو: أنَّ الاسم إنّما يكون نكرة باعتبار كونه موضوعا لفرد غير معين، واسم جنس باعتبار أنه موضوع لما يشترك بين كثيرين، فإنَّ الفرد غير المعين صادق على كثيرين، فرجل مثلا: نكرة باعتبار عدم تعيين مدلوله، واسم جنس من حيث إنَّ مدلوله مشترك بين كثيرين، والتغاير بين الاعتبارين ظاهر"(٦)، والصبان فرَّق بينهما بقوله: "اسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا ... والنكرة موضوعة للفرد المنتشر"(٧). أمَّا ابن سودة فيقول: "إنّ اسم الجنس هو

(١) التلخيص للقزويني: ٨٢.
(٢) شرح الاشموني: ٦١/١.
(٣) مواهب الفتاح: ٣٢٦/١.
(٤) مختصر السعد: ٨٢، وينظر: الأطول: ٣١٩/١، وحاشية الخضري: ٨٤/١.
(٥) إتحاف الانس: ق ٤و، وينظر: رسالة الشيخ المغربي: ١٣٧.
(٦) رسالة الداودي: ق ٤و، ظ.
(٧) حاشية الصبان على الاشموني: ٢٢٣/١.

المطلق، أي: الدال على الماهية بلا قيد الوحدة، وهو غير النكرة لأنها دالة على الفرد المنتشر"[١].

قال البشري نقلاً عن الشبرمسلي قوله: "إن الفرق بين اسم الجنس والنكرة، بأنَّ اسم الجنس للحقيقة بلا قيد، والنكرة للفرد الاعتباري"[٢].

والخلاصة في ذلك أنَّ اسم الجنس يمثل حالة وسطاً بين علم الجنس والنكرة، لأنَّي وجدت أنَّه يأخذ من كليهما أيْ: يعامل مرة وكأنَه حالة أقرب ما تكون إلى التعيين، ومرة أخرى يكون مفهوماً منتشراً غير محدد، ويصدق على كثيرين.

ولقد تفنن العربي في لغته فعند استخدامه لفظة الأسد فانَّه بذلك يخرج هذا الجنس من جنس آخر (الحيوان)، وبذلك يعطي اللفظة نوعاً من التحديد يحتاجه في مقامه، وإذا استخدم أسد فإنَه جعل المقام لا يحتمل إلا هذا الشيوع والاستغراق، وهكذا في المقامات الأخرى، والله أعلم.

المبحث الرابع: عرض جوانب تطبيقية للمصطلحين

ناقش العلماء عدداً كبيراً من الشواهد في ضوء دلالة كل من المصطلحين (علم الجنس واسم الجنس)، ونال اسم الجنس مساحة كبيرة في المناقشات، مع التأكيد على النوع الذي يشار به إلى الاستغراق، جاء في المطول: "والحاصل أنَّ اسم الجنس المعرف باللام إمَّا أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسامة، وإمّا على حصة معينة منها واحدا أو اثنين أو جماعة وهو العهد الخارجي، ونحوه علم الشخص كزيد، وإمَّا على كل الأفراد وهو الاستغراق ومثله: كل مضافاً إلى النكرة"[٣]، واسم الجنس المنكر والنكرة يفيدان العموم قال الاسنوي: "النكرة في سياق النفي تعم"[٤]، وقال أيضاً: "الاسم المحلى بال التي ليست للعهد يفيد العموم"[٥] وهذا ما سأحاول إبرازه، والأثر المترتب على ذلك حيث تجد تغير المعنى في حالة الشمول والاستغراق، وهو أمر اهتم به المفسرون وعلماء الأصول.

"والعام اللفظ الذي أريد به جميع مصاديق الماهية، لا بقيد الجمعية، ولا بقيد نفي الجمعية، فهو أصلا صادق عليها لا بقيد معاً"[٦]، وهذا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً من خلال الأمثلة التطبيقية.

---

(١) حاشية ابن سوده على شرح رسالة الوضع: ١٩١.
(٢) رسالة في مبحث العلمين والنكرة: ق ٩.
(٣) المطول: ٢٢٨، غير أنَّ السكاكي جعل الألف واللام للتعريف وهذا ما صرَّح به القزويني، يقول: "... وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق ... ثمَّ اختار بناءً على ما حكاه من بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد" (الإيضاح: ٤٧).
(٤) الكوكب الدري: ٢٨٨.
(٥) المصدر نفسه: ٢١٦.
(٦) روح الأصول: ٣٤.

وكما قلت إن فكرة العموم مهمة في تفسير كثير من الأمور، "إنَّ الأصوليين يقولون: إن بطل الجمعية ويبقى الجنس ومعلق الحكم قلّ أو كثر حتى إذا حلف لا يتزوج النساء حنث بتزوج واحدة"(١). وقال أمير الحاج (٨١٩ هـ): "والحق أنَّ لام الجنس تسلب الجمعية إلى الجنسية، مع بقاء الإحكام اللفظية لفهم الثبوت للحكم المعلق بالجمع المحلى في الواحد في حلف لا اشتري العبيد، فيحنث بشراء عبد واحد" وقال أيضا: "وأُجمع على الحنث في الحلف لا أتزوج النساء ولا يشتري العبيد، لأنَّ اسم الجنس حقيقة في الواحد"(٢).

وفي الحاشية التي كتبها ابن سودة على شرح السمرقندية لرسالة الوضع النص الآتي، وهو مثال تطبيقي على اختلاف الحكم بسبب العموم الحاصل في اسم الجنس، يقول ابن سودة: "قد علمت أنّ اسم الجنس هو المطلق، أي الدال على الماهية بلا قيد الوحدة، وهو غير النكرة، لأنَّها دالة على الفرد المنتشر، أي الوحدة الشائعة، ولذلك اختلفت المالكية في طلاق من قال لزوجته إن ولدت ذكراً فأنت طالق، فولدت ذكرين، هل تطلق بناء على أن اللفظ مطلق أو لا تطلق بناء على أنه نكرة"(٣).

واسهم البيانيون في الجانب التطبيقي بشكل واضح، من خلال الأمثلة التي عالجوها، ونجد عند الاسفراييني في كتابه الأطول نماذج رائعة لهذا التدقيق، وما يثار من اختلاف بين العلماء، ومن ذلك اختلافهم حول المعرف بلام الجنس، يقول: "والمعرف بلام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب، لا يقال: من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة من النساء "(٤)، وعليه قوله تعالى {لا يحل لك النساء من بعد} [الأحزاب: ٥٢]، فقد أُريد بالجمع المعرف باللام إلى الواحد، لأنّا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق أي لا أتزوج واحدة من النساء، فهو نظير {ولا تكن للخائنين خصيما} [النساء: ١٠٥]، لما ثبت إفادة المعرف بلام الاستغراق بقوله تعالى {إن الإنسان لفي خسر إلا الذين أمنوا وعملوا الصالحات} [العصر: ٢ و ٣]، فالنزاع فيها إما بالمعارضة أو النقض بأن يقال: لا يفيد الاستغراق للتنافي بين الاستغراق و إفراد الاسم"(٥)، وقال أيضا: "إنَّ اسم الجنس لما استعمل في التراكيب لبيان الأحكام، وكان أكثر الأحكام جارية على الماهية في ضمن فرد شاع (اسم الجنس) مع اعتبار الوحدة، وصار بحيث يتبادر منه الفرد لِألف النفس كأنّه دال على الوحدة"(٦).

وأشار إلى هذا المعنى أيضاً يعقوب المغربي بقوله: "فقد أشير فيه إلى الإنسانية في ضمن فرد من أفرادها ولم يشر إليها من حيث هي هي كما في قولنا: الإنسان خير من البهيمة، ولا إليها في ضمن فرد ما كما في ادخل السوق، ولا إليها في ضمن فرد معين كما في: أغلق الباب، بل

(١) حاشية لطف الله على المطول: ق ٩٥ و.
(٢) التقرير والتحبير على التحرير: ١٨١/١.
(٣) حاشية ابن سودة على شرح رسالة الوضع: ١٩١.
(٤) هذا خلاف ما جاء في حاشية لطف الله.
(٥) الأطول: ٣٢٥/١-٣٢٦.
(٦) المصدر نفسه: ٣٢٧/٢.

في ضمن الجميع، بدليل الاستثناء الذي هو معيار العموم"(١)، والواحد منّا يلاحظ توكيد العلماء على فكرة العموم في اسم الجنس وأثرها في المعنى وما يتبعه ذلك من تغيير في الأحكام والدلالات، وفي الغالب الأعم تجدهم لا يتجاوزون هذه الفكرة، ويجعل الدماميني دخول ال الجنسية على اسم الجنس كي يفيد العموم حيث يقول: "... وينبغي على هذا أن لا يدخل على اسم الجنس الألف واللام الجنسية إلا إذا صحبها العموم"(٢)، والعموم قائم على الاستغراق والشمول، قال السبكي: "وأمّا الاستغراقية فالاسم بعدها في الدلالة على الجنس لم يمنعه، والحكم عليه غير مقصود لذاته بل للإفراد، وهو يشابه الكناية في أنَّ الحكم فيها على شيء، والمقصود لزومه، إذا تحرر هذا، فعموم اسم الجنس المعرف بالألف واللام أقوى من عموم الجمع"(٣).

وتعزيزاً لما سبق أشير لما ذكره الطاهر بن عاشور في تفسيره، يقول: "والتعريف في (الذئب) تعريف للحقيقة والطبيعة، ويسمى تعريف الجنس، وهو هنا مراد به غير معين من نوع الذئب أو جماعة منه، وليس الحكم على الجنس بقرينة أنَّ الأكل من أحوال الذوات لا من أحوال الجنس، لكن المراد أيَّة ذات من هذا الجنس دون تعيين، ونظيره قوله تعالى {كمثل الحمار يحمل أسفاراً} [النساء: ١٠٥] أي فرد من الحمير غير معين، وقرينة إرادة الفرد دون الجنس إسناد حمل الأسفار إليه, لأنَّ الجنس لا يحمل، ومنه قولهم: (ادخل السوق) إذا أردت فرداً من الأسواق غير معين، وادخل قرينة على ما ذكر، وهذا التعريف شبيه النكرة"(٤)، وقال أيضا عند تعليقه على لفظة الإنسان: "تعريف الجنس مراد به الاستغراق، وهو استغراق عرفي، لأنَّه يستغرق أفراد النوع الإنساني الموجودين في زمن نزول الآية"(٥)، بل جنس الإنسان قبلها وبعدها، والاستثناء المعرف من الإنسان إنما أريد به التحديد من غير محدد.

ومن العلماء من كتب في بيان العلاقة بين النحو والحكم الشرعي، ومنهم العلامة ألسبكي الذي خصص كتابه (الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) اقتبس منه ماله علاقة بموضوعنا، جاء فيه: "إذا قال: إن حملت ذكراً فأنت طالقة طلقة، وإن كان أنثى فطلقتين، فولدت ذكراً وأنثى، قالوا: لا يقع الطلاق ... لكون المضاف للعموم"(٦)، ويقول: "ومنها التلقيب بملك الملوك ونحوه، إذا قلنا: الجمع المحلى بال والمضاف يعم ... إن أراد ملوك الدنيا ... وقامت قرينة للسامعين تدل عليه جاز ... وإن أراد العموم فلا إشكال في التحريم"(٧) والحكم مبني على فكرة العموم، فلو انتفت تغير الحكم، فالسبكي وهو يشرح قول الله تعالى :{كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً، فعصى فرعون الرسول} [المزمل ١٥ و ١٦]، علماً أن (أل) في

(١) مواهب الفتاح: ٣٢٨/١.
(٢) شرح الدماميني: ٢٠٤/١.
(٣) عروس الأفراح: ٣٣٥/١، وينظر: المطول: ٢٢٩/١.
(٤) التحرير والتنوير: ٢٣١/١٣.
(٥) المصدر نفسه: ٥٣١/٣٠ {إن الإنسان لفي خسر}.
(٦) الكوكب الدري: ٢٢٦.
(٧) المصدر نفسه: ٢٢٦.

الرسول للعهد، وفرَّع عليها فروعاً يقول:"إذا حلف لا يشرب الماء فإنَّه يحمل على المعهود، ولا نقول يحمل على العموم حتى يحنث"[١].

ومن المسائل التطبيقية عند النحاة قول الشاعر عميرة بن جابر الحنفي:

ولقد أمُرّ على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

والشاهد فيه جملة (يسبني)، فمن جعل اللئيم معرفة بسبب (أل) العهدية أعربت جملة يسبني حالاً، ومن جعلها جنسية تكون صفة، قال السبكي معلقا على البيت: "... وهذا (أي اللئيم) في المعنى كالنكرة، ولذلك يقدر (يسبني) وصفاً للئيم لا حالاً، يعني: أنَّ اللئيم لما لم تكن الأداة فيه لمعين يعرفه المخاطب صار شائعاً بحسب الظاهر، فعومل معاملة النكرة ... ولو عومل معاملة المعرفة لجعل حالاً"[٢] ... وعلق يعقوب المغربي على ذلك بقوله: "فيسبني نعت للئيم، والمراد به فرد باعتبار عهديه حقيقته المقدرة فيه، ولم يجعل يسبني حالاً لأنَّ الغرض أنَّ اللئيم دأب على السب، ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه، لا تقييد السب بوقت المرور فقط"[٣].

ولعل في هذه الأمثلة جلاء لاهتمام العلماء على اختلاف اهتماماتهم ومشاربهم من الموضوع، وأسهم كلٌّ منهم بجده، وقد جاءت آراؤهم منوعة.

وما يزال الموضوع محتاجاً للمزيد من التتبع والنظر في التطبيقات التي ناقشها العلماء، وأجد من المناسب أن أشير إلى أنَّ علماء أصول الفقه قد أسهموا بقسط وافر من الأمثلة، وألفوا كتباً ناقشوا فيها اختلاف الأحكام بسبب اختلاف النحاة، ومنها: الكوكب الدري والذي استمد مادته من مصادر كثيرة، والذي وصفه المحقق بقوله: "كتاب الكوكب الدري للإمام جمال الدين الاسنوي درس عملي جاد، للتفاعل الحار المثمر بين علم العربية (النحو) وبين علوم الشريعة بعامة وعلم الفقه بخاصة"[٤].

واختم الحديث بعبارة من شرح الكافية: "إنَّ الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام، وعدم الاستغراق بلا لام، والسبق إلى الفهم من أقوى دلائل الحقيقة"[٥].

(١) المصدر نفسه: ٢١٥ والمتتبع لكل ما جاء في هذا المصدر يجد أمثلة كثيرة، لا يتسع البحث لذكرها.
(٢) عروس الأفراح: ٣٢٧/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٤/٢ وشرح الاشموني: ٣٩٤/٢.
(٣) مواهب الفتاح: ٣٢٧/١.
(٤) الكوكب الدري، مقدمة المحقق: ١٤٥.
(٥) شرح الكافية للرضي الاسترابادي: ٣٥٦/٣.

الخاتمة

تبين لي أنَّ البحث في قضية اسم الجنس وعلم الجنس يحتاج لأدوات كثيرة،منها الاطلاع على أنواع مختلفة من المعرفة، وأستطيع القول: إنَّ البحث سجل بعض النتائج في قضية شائكة، يمكن إجمالها بجمل موجزة منها:

- يمكن القول إنَّ لسيبويه فضلاً كبيراً في معالجة قضايا العربية من حيث الوصف والتفسير، وإن فاته في هذا المجال تحديد للمصطلح.
- وركز البحث على بيان الفروق بين علم الجنس واسم الجنس والنكرة، ولا شك أنَّ بينهما فروقاً، وبالاستناد إلى الماهية مع القرينة أو بدونها.
- على الرغم من الالتباس القائم بين هذه المصطلحات (أعني اسم الجنس و علمه و النكرة)، إلا أن الناظر الفاحص يجد أن هذه المصطلحات تمثل مساحات مختلفة أوسعها النكرة وأضيقها علم الشخص.
- اهتم علماء الأصول بقضايا العربية عامة، ومنها هذه المصطلحات، وذلك للحاجة في تحديد دلالات الألفاظ ومعانيها، وقد أثر ذلك في اختلاف الأحكام.
- إنَّ العربي ينوع الخطاب والتعبير من خلال الألفاظ والتركيب، دون أن يجعل من الألفاظ وحدات متشابهة لدرجة الاستبدال. وأميل إلى الرأي القائل بوضع لفظ لكل معنى من أفراده.

المصادر

- إتحاف الأُنس والكلام على العلمين واسم الجنس. للأمير (محمد). مخطوط. المكتبة الأزهرية برقم ٤١٦٠٠٩/٩٦ وضع. مصورة.
- الأصول في النحو: لابن السراج (أبي بكر محمد بن السري ت ٣١٦ هـ). تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي ط٢. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٨٧ م.
- الامالي النحوية: ابن الحاجب (عمر بن عثمان ت ٦٤٦ هـ). تحقيق: د.عدنان صالح مصطفى. دار الثقافة. قطر. ١٩٨٦م.
- الإيضاح في علوم البلاغة. للقزويني (محمد بن عبد الرحمن ت ٧٣٩ هـ). دار إحياء العلوم. بيروت. لبنان ١٤١٢هـ-١٩٩٢ م
- الآيات البينات: للعبادي (أحمد بن قاسم ت ٩٩٤هـ). حاشية على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع. طبعة قديمة من الانترنت.
- البحر المحيط في أُصول الفقه: للزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله. ت ٧٩٤هـ). تحقيق: د. عمر بن سليمان الأشقر. ط ٢. دار الصفوة. القاهرة. مصر. ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه: المرداوي (علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان) تحقيق: د.عبد الرحمن الجبرين ود. عايض القرني ود. احمد السراج. ط ١. مكتبة الرشد. الرياض. السعودية ١٤٢١ هـ .
- التحرير والتنوير: ابن عاشور (الأستاذ الإمام الشيخ محمد بن الطاهر) دار سحنون للنشر والتوزيع. تونس.
- التلخيص (تلخيص مفتاح العلوم للسكاكي): للقزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ت ٧٣٩ هـ) منشور مع كتاب المطول للتفتازاني. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. ط الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠٠٧.
- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك: المرادي (ابن أم قاسم ت ٧٤٩ هـ) تحقيق:عبد الرحمن علي سليمان. ط الأولى دار الفكر العربي. القاهرة. مصر ١٤٢٢هـ-٢٠٠١.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الخضري (الشيخ محمد الدمياطي ت ١٢٨٣هـ). الطبعة الأخيرة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. القاهرة. مصر. ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠.
- حاشية الدسوقي على مختصر السعد. للدسوقي: (محمد بن محمد بن عرفة. ت ١٢٣٠ هـ) مطبوعة على حاشية شروح التلخيص. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية بن مالك: للصبان (محمد بن علي أبو العرفان ت ١٢٠٦هـ).تحقيق: محمود بن الجميل. الطبعة الأولى. مكتبة الصفا. القاهرة. مصر. ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- حاشية على شرح رسالة الوضع: ابن سودة (الإمام محمد المهدي بن محمد الطالب ت ١٢٩٤ هـ). الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠١٠م.
- حاشية على الشرح المختصر على تلخيص المفتاح: للعبادي (أحمد ابن قاسم. ت ٩٩٤ه)- مخطوط برقم (٨١٩/ ح. ق ٢٧٩٣). جامعة الرياض. السعودية.
- حاشية لطف الله على شرح التلخيص المختصر للتفتازاني: محمد (لطف الله ت ١٠٣٥ هـ) مخطوط برقم (٨١٩/ح. ل). جامعة الرياض. السعودية.
- الحواشي والنكات والفوائد المحررات: للعبادي (أحمد بن قاسم). تحقيق: إبراهيم بن علي بن بركات الجعيد. رسالة ماجستير ١٤١٢ هـ-١٩٩١١م. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: للفوزان (عبد الله بن صالح). دار المسلم للنشر والتوزيع.
- رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس: للمغربي (الشيخ يحيى. ت ٧٥ هـ). تحقيق د. عبد الفتاح الحموز. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني السنة (١٢) العدد (٣٤) ١٤٠٨هـ.

- رسالة الداودي (الفرق بين الجمع واسمه. وبين اسم الجنس وعلمه): للداودي (محمد بن رجب الدمشقي. ت ١١٦٨ هـ). مخطوط. مركز المخطوطات ببغداد برقم ٩٦٦.
- رسالة في مبحث العلمين والنكرة: للبشري (سليم بن أبي فراج. ت ١٣٣٥ هـ). مخطوط برقم ٢٦٨٥. (٤١٥/ ر.ب) جامعة الملك سعود.
- رسالة الوضع: للإيجي (عضد الدين عبد الرحمن بن احمد. ت ٧٥٦ هـ). بعناية عمر احمد الراوي. دار الكتب العلمية. ط الأولى. بيروت. لبنان. منشورة في كتاب: حاشية على شرح رسالة الوضع.
- روح الأصول: لفوده (سعيد). ط١ / ١٤٣٢ هـ-٢٠١١م. دار النور المبين. عمان. الأردن
- شرح الاشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): للاشموني (نور الدين علي بن محمد ت ٩٠٠ هـ) الطبعة الأولى. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن المصري ت ٧٦٩هـ). تحقيق الفاخوري. دار الجيل. بيروت. لبنان ٢٠٠٣م ـــ١٤٢٤.
- شرح التلويح على التوضيح: للتفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر ت٧٩٢) تحقيق زكريا عميرات. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- شرح التصريح على التوضيح:للأزهري (الشيخ خالد بن عبد الله ت٩٠٢هـ). تحقيق باسل عيون السود. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.١٤٢١ه ـــ٢٠٠٠م.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: للقرافي (احمد بن إدريس ت ٦٨٤ هـ) دار الفكر. بيروت. لبنان.
- شرح الجزولية: للابذي (علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن ت٨٠٠هـ). تحقيق سعد حمدان محمد ألغامدي (رسالة دكتوراه). جامعة أم القرى. مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية. ١٤٠٦ هـ.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب: للدماميني (محمد بن أبي بكر الدماميني. ت ٨٢٨هـ). صححه وعلق عليه: احمد عزو عناية. الطبعة الأولى. مؤسسة التاريخ العربي. بيروت. لبنان. ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م.
- شرح رسالة الوضع: للسمرقندي (الخواجة علي بن يحيى ت ٨٦٠ هـ) بعناية عمر أحمد الراوي. مطبوعة مع حاشية على شرح رسالة الوضع.الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠١٠م.
- شرح عمدة اللافظ وعدة الحافظ: لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ت ٦٧٢ هـ). تحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني. ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م.

- شرح كافية ابن الحاجب: الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ). تحقيق: د.أميل وديع يعقوب. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠٠٧ م
- شرح كتاب سيبويه: للسيرافي (أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٦٨هـ). تحقيق: احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠٠٨.
- شرح المفصل:لابن يعيش (موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ت ٦٤٣ هـ). قدم له وعمل حواشيه د.أميل وديع يعقوب. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: للسبكي (بهاء الدين. ت ٧٧٣هـ). طبعة مصورة مع مجموعة من الشروح (شروح التلخيص). الطبعة الرابعة. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- الكتاب: لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الثالثة. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كشف الخصاصة من ألفاظ الخلاصة: لابن الجزري (لشمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب المعروف . ت ٨٣٣ هـ). تحقيق: مصطفى أحمد النحاس. ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- المستصفى في علم الأصول: للغزالي (أبي حامد محمد بن محمد ت ٥٠٥هـ) . تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ). قدم له وعمل حواشيه د. أميل وديع يعقوب. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. للشاطبي (أبي إسحاق إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠ هـ). تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين: الطبعة الأولى. ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م.
- ـــ المقتضب. للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة. عالم الكتب. بيروت. ١٣٨٦هـ.
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي (لابن يعقوب ت ١١١٠ هـ). منشور مع مجموعة من الشروح للتلخيص (شروح التلخيص). الطبعة الرابعة (مصورة). دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.١٤١٢ هـ-٢٠٠١م.
- نفائس الأصول في شرح المحصول. للقرافي (إدريس بن أحمد ت ٦٨٤هـ). تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض. الطبعة الأولى. مكتبة نزار الباز. ١٤١٦ هـ-١٩٩٥م.

- ـــ النحو الوافي: حسن (عباس). الناشر مكتبة المحمدي. ط١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ـــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع. للسيوطي (جلال الدين بن أبي بكر ت١١٩٩هـ).تحقيق: أحمد شمس الدين. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.